منظمة العمل الدولية

العمل اللائق في مصر

نتائج عام ٢٠٢٥

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية، 2016
الطبعة الأولى باللغة العربية، 2016

تتمتع منشورات منظمة العمل الدولية بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم 2 المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها دون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالنسخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، في منظمة العمل الدولية في جنيف على العنوان التالي:
ILO Publications (Rights and Permissions), International Labour Office, CH- 1211 Geneva 22, Switzerland
والمكتب يرحب دائما بهذه الطلبات.
يجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع **ifrro.org** للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

Decent Work in Egypt - 2015 Results
العمل اللائق في مصر- نتائج عام 2015

ISBN:٩٧٨-٩٢-٢-٠٣١٠٧٦-٢(print)
ISBN:٩٧٨-٩٢-٢-٠٣١٠٧٧-٩(web pdf)

***ILO** Cataloguing in Publication Data*

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.
مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة فيها.
الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.
يمكن الحصول على منشورات منظمة العمل الدولية ومنتجاتها عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية للمنظمة الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:
ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland.
ويمكن الحصول مجاناً على بيان مصور أو قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه، أو بالبريد الالكتروني: **pubvente@ilo.org**
زوروا موقعنا: **ilo.org/publns**

للحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة:
9 ش د. طه حسين، الزمالك، القاهرة- جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٧٣٥٠١٢٣ (+٢٠٢)
زوروا موقعنا: **ilo.org/cairo**

طبع في (جمهورية مصر العربية).

جدول المحتويات

3 جدول المحتويات
4 تمهيد
5 قائمة بالمختصرات
7 مصر ومنظمة العمل الدولية
10 ١. الوظائف
11 • التشغيل والمهارات
14 • تطوير المؤسسات
15 ٢. إدارة العمل والحوار الاجتماعي
15 • العمل والتفتيش على السلامة والصحة المهنية
16 • أصحاب العمل والعمال والحوار الاجتماعي
18 ٣. الحماية الاجتماعية
18 • هجرة العمالة
18 • الأشخاص ذوي الإعاقة
22 ٤. موضوعات مشتركة
22 • معايير العمل الدولية
23 • تكافؤ الفرص بين الجنسين
25 حافظة المشروعات

منظمـــة العمـل الدولية

مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة:
9 ش د. طه حسين، الزمالك، القاهرة- جمهورية مصر العربية
(+202) 27350123
ilo.org/cairo
ILO Cairo @ilocairo
ILOCairoOffice

تمهيد

بيتر فان غوي

مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

رؤية مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة: نعمل أكثر وأفضل على توفير فرص عمل أكثر وأفضل

إن منظمة العمل الدولية هى المنظمة الدولية المسؤولة عن وضع معايير عمل دولية والإشراف عليها. وهي الوكالة الوحيدة بالأمم المتحدة ذات " التكوين الثلاثي"؛ حيث تجمع سوياً ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال من أجل تشكيل السياسات والبرامج بشكل مشترك وذلك لدعم العمل اللائق للجميع. تتمثل الأهداف الرئيسية لمنظمة العمل الدولية في دعم الحقوق في العمل، تشجيع فرص العمل اللائق، تعزيز الحماية الاجتماعية، و الحوار حول القضايا المتصلة بالعمل.

في مصر، تعمل منظمة العمل الدولية منذ عقود عدة على دعم العمل اللائق، مع انضمام مصر لعضوية منظمة العمل الدولية منذ ٨٠ عاما على وجه التحديد. فإن العمل في مصر يسترشد بالحكومة المصرية، ومنظمات العمال، واتحاد الصناعات المصرية، ممثلا لأصحاب العمل. وتتمثل المجالات الثلاثة ذات الأولوية لمهامنا في مصر فيما يلي:

١. توفير فرص العمل، ولاسيما توظيف الشباب
٢. الحوار الاجتماعي
٣. الحماية الاجتماعية

يسعدني أن استعرض تقرير النتائج السنوية من خلال هذا الإصدار. وبينما كنا نقوم بعرض نتائج أنشطتنا بأساليب مختلفة، سنوضح ما تم انجازه خلال هذا العام من خلال هذا التقرير.

من خلال الأطراف الثلاثة الرئيسية ومع الدعم المقدم من الجهات المانحة، نواصل دعم التنمية في مصر على نحو نشط للغاية عن طريق العمل اللائق للجميع. من المهم أن نسجل ليس فقط العمل الجاد الذي قمنا به بل أيضا التعرف على نتائج تلك الجهود.

ونحن نتطلع لمواصلة دعم الحكومة المصرية، منظمات العمال واتحاد الصناعات المصرية في السنوات القادمة. إن عام 2016 سيكون عاماً مهماً لمصر، ضمن أشياء أخرى، مع صياغة أول برنامج قطري للعمل اللائق.

أود أن اغتنم هذه الفرصة للتوجه بالشكر للأطراف الرئيسية الثلاثة على الشراكة المثمرة في العام 2015، وللجهات المانحة على مساهمتهم الاستراتيجية، وأخيرا وليس آخرا، الزملاء بمنظمة العمل الدولية في مصر والبلدان الأخرى على النتائج التي تم تحقيقها.

بيتر فان غوي
مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

قائمة بالمختصرات

ALMPs:	Active Labour Market Policies	سياسات سوق العمل النشطة
BDSU:	Business Development Services Unit	وحدة خدمات تطوير الأعمال
BDS:	Business Development Service training	التدريب على خدمات تطوير الأعمال
CAPMAS:	Central Agency for Mobilization and Statistics	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
CCAS:	The International Labour Conference's Committee on Application of Standards	لجنة تطبيق المعايير في مؤتمر العمل الدولي
CIDA:	Canadian International Development Agency	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
CO:	ILO Country Office	مكتب منظمة العمل الدولية القطري
CSR:	Corporate Social Responsibility	المسؤولية الاجتماعية للشركات
DANIDA:	Danish International Development Agency	الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية
DJEP:	Decent Jobs for Egyptian Youth Programme	برنامج وظائف لائقة لشباب مصر
DWT:	ILO Decent Work Team	فريق العمل المعني بالعمل اللائق في منظمة العمل الدولية
EDLC:	Egyptian Democratic Labour Congress	مؤتمر عمال مصر الديمقراطي
EFITU:	Egyptian Federation of Independent Trade Unions	الاتحاد المصري للنقابات المستقلة
EmpIA:	Employment Impact Assessment	تقييم أثر عملية التشغيل
ESAB:	Entrepreneurial Skills for Agribusiness	مهارات ريادة الأعمال في المشروعات الزراعية
ETUF:	Egyptian Trade Union Federation	اتحاد نقابات عمال مصر
FAO:	Food and Agriculture Organisation	منظمة الأغذية والزراعة
FEI:	Federation of Egyptian Industries	اتحاد الصناعات المصرية
GDP:	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
GET Ahead:	ILO Gender and Entrepreneurship Together training package	برنامج "صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدما" - الحزمة التدريبية" النوع الاجتماعي وإدارة المشروعات الصغيرة معاً"
GEMS:	ILO Gender Mainstreaming Strategies Toolkit	المجموعة التدريبية الخاصة باستراتيجيات تعميم المنظور الجنساني
GYB:	ILO Generate Your Business Idea training package	الحزمة التدريبية " حدد فكرة مشروعك"
HIMS:	Household International Migration Survey	تقرير المسح الأسري للهجرة الدولية في مصر
HRBA:	Human Rights Based Approach to development	نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان
ILO:	International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
ILS:	International Labour Standards	معايير العمل الدولية
KAB:	Know About Business training	برنامج تدريب " تعرف إلى عالم الأعمال"
LED:	Local Economic Development	التنمية الاقتصادية المحلية
LFS:	Labour Force Survey	مسح القوى العاملة
M&E:	Monitoring and Evaluation	المتابعة والتقييم
MoE:	Ministry of Education	وزارة التربية والتعليم

قائمة بالمختصرات

MoP:	Ministry of Planning	وزارة التخطيط
MoMM:	Ministry of Manpower and Migration, Egypt	وزارة القوى العاملة والهجرة، مصر
MSEs:	Micro and Small Enterprises	المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر
NEP:	National Employment Policy	سياسة التشغيل الوطنية
OSH:	Occupational Safety and Health	السلامة والصحة المهنية
PGA:	Participatory Gender Audit	الفريق الوطني التشاركي للتحقق من حد المساواة بين الجنسين
PPPs:	Public-Private Partnerships	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
PVTD:	Productivity Vocational Training Department, Egypt	مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني، مصر
PWDs:	Persons with Disabilities	الأشخاص ذوي الإعاقة
RBM:	Results-Based Management	الإدارة القائمة على النتائج
SAM:	Social Accounting Matrix	مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
SFD:	Social Fund for Development, Egypt	الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر
SIYB:	ILO Start and Improve Your Business training package	حزمة منظمة العمل التدريبية " أبدأ وحسن مشروعك"
SJPs:	Sectoral Jobs Pact	اتفاقات الوظائف القطاعية
SMEs:	Small and Medium Enterprises	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SPF:	Social Protection Floor	الحد الأدنى للحماية الاجتماعية
SYWRB:	Start Your Waste Recycling Business (ILO training package)	أبدأ مشروعك في مجال إعادة تدوير المخلفات
TVET:	Technical and Vocational Education and Training	التعليم والتدريب الفني والمهني
UNDP:	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO:	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organisation	اليونسكو - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
UNICEF:	United Nations Children's Fund	اليونيسف - منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNIDO:	United Nations Industrial Organisation	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
VCT:	Voluntary Counselling and Testing	المشورة والفحص الطوعي
WEA:	Worker Education Association	جمعية تثقيف العمال
WED:	Women's Entrepreneurship Development	التقرير الوطني لتقييم تطوير ريادة الأعمال النسائية
WFP:	UN World Food Programme	برنامج الغذاء العالمي
WiB:	Women in Business	المرأة في مجال الأعمال
WHO:	UN World Health Organisation	منظمة الصحة العالمية

مصر ومنظمة العمل الدولية

إن منظمة العمل الدولية هي وكالة الأمم المتحدة المعنية بعالم العمل. كما أنها تدعم الحقوق في العمل والوظائف اللائقة؛ وتسعى لتعزيز الحماية الاجتماعية فضلا عن تدعيم الحوار الوطني والإقليمي والدولي حول موضوعات مرتبطة بالعمل.

يشكل ممثلو الحكومات وكذلك العمال ومنظمات أصحاب العمل من ١٨٦ دولة عضوة " الثلاثية" المميزة لمنظمة العمل الدولية. إن مصر عضو بالمنظمة منذ عام ١٩٣٦، ولقد أنشئت منظمة العمل الدولية مكتبها بالقاهرة في عام ١٩٥٩.

استراتيجية التنمية المستدامة: إن رؤية مصر ٢٠٣٠ تمثل خطة التنمية طويلة الأجل: حيث يرتكز إطار هذه السياسات على اثنتي عشرة١ ركيزة. تقود وزارة التخطيط عملية وضع السياسات من خلال التنسيق والتشاور مع كافة الوزارات التنفيذية، بما في ذلك وزارة القوى العاملة والهجرة، ومؤسسات/ أجهزة أخرى.

تقوم استراتيجية منظمة العمل الدولية لشمال إفريقيا (٢٠١٢-٢٠١٥) تحت عنوان "التشغيل من أجل الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي" بتوجيه عمل مكتب المنظمة في المنطقة. تم إقرار هذه الوثيقة في مارس ٢٠١٢ من قبل وزراء العمل، ومنظمات أصحاب العمل والعمال في المنطقة، كما أنها تلزم الأطراف المعنية كافةً بمتابعة أهداف ثلاثة متداخلة:

١.توفير الفرص للشباب من الجنسين والفئات الأضعف، من خلال زيادة استخدام الموارد المحلية، استثمارات كثيفة العمالة في البنية التحتية، وظائف عامة مرتبطة بحماية البيئة، وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. من شأن هذا أن يوفر الفرص للشباب، المرأة، الفئات المتضررة من النزوح والصراع وفئات محرومة أخرى.

تحتفل مصر هذا العام

بثمانين عاما

من العضوية بمنظمة العمل الدولية

2. تمكين الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الآخرين عن طريق الحوار الاجتماعي من خلال نهج من أسفل لأعلى مع تعزيز الحوار الاجتماعي، وتدعيم المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. في الوقت ذاته، سيعمل البرنامج من أعلى لأسفل من خلال تطبيق معايير العمل الدولية، خاصة اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية بالحريات النقابية، حرية التنظيم ، والتفاوض الجماعي.

3.مد نطاق الحماية الاجتماعية وتحسينها (بما في ذلك الضمان الاجتماعي وظروف العمل) وبخاصة للفئات الأضعف، بُغية الحد من أوجه الضعف وتعديل مفهوم الحد الأدنى العام للحماية الاجتماعية من خلال البناء على هياكل الحماية الاجتماعية القائمة وزيادتها في الحجم والنطاق.

(١) الاقتصاد، (٢) الطاقة، (٣) التطوير العمراني، (٤) البيئة، (٥) التعليم، (٦) الصحة، (٧) المعرفة والابتكار والبحث العلمي، (٨) الشفافية والكفاءة في المؤسسات الحكومية ، (٩) العدالة الاجتماعية، (١٠) الثقافة، (١١) السياسة الداخلية، و (١٢) السياسة الخارجية والأمن الوطني.

مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة: من نحن

المدير: بيتر فان غوي
مكتب المدير: لوكا فيدي، سامية آرشيلا
البرامج: نجوى اسماعيل، ياسمين العيسوي
الإعلام: اسماء رزق
الشؤون المالية والإدارية: سمية على، نانسي بطرس، إيمان البكري، أحمد أمين، أحمد ناصر

الاخصائيون الدوليون ببرنامج العمل اللائق لشمال إفريقيا المقيمون في القاهرة:

اخصائي أول عمال: محمد طرابلسي
اخصائي أول أصحاب العمل: أيريك أوشلين
اخصائي تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة: خلود الخالدي
اخصائي سياسات التشغيل: دانيلا زامبيني
اخصائي تنمية المهارات: كريستين هوفمان
اخصائي إدارة العمل والأجور: قيد التوظيف
اخصائي الحماية الاجتماعية: قيد التوظيف

كبار المستشارين الفنيين ومدراء المشروعات في جمهورية مصر العربية:

أمال موافي
مشروع وظائف لائقة لشباب مصر

ريم الجابي
نحو بيئة مواتية لتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في مصر

عدنان الربابعة
تعزيز حقوق العمال والقدرة التنافسية في الصناعات التصديرية المصرية

نجوى اسماعيل
التوجيه الوظيفي للشباب وتوفير فرص عمل (المرحلة الثانية من مشروع التوجيه الوظيفي)

نشوى بلال
وظائف لائقة لشباب مصر- معا لمواجهة التحدي في محافظتي القليوبية والمنوفية (المرحلة الأولى)

أمير عبيد
الأمن البشري من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في صعيد مصر

جيهان الشرقاوي
تنمية المهارات للأشخاص ذوي الإعاقة

سارة عبد الرحيم
مساعد أول برنامج مشروع إصلاح نظام التأمين الاجتماعي المصري

بدرة علاوة
الطريق إلى الأمام بعد الثورة- العمل اللائق للمرأة في مصر وتونس

فرانشيسكو كاريلا
تحسين إدارة هجرة اليد العاملة وحماية حقوق العمال المهاجرين في تونس وليبيا والمغرب ومصر

١. الوظائف

إن كثير من الجدل الحالي حول السياسات يدور حول البطالة. فلقد ظل معدل البطالة ثابتاً عند نسبة ١٣٪ منذ العام 2014.

كما أن "الركيزة الاقتصادية" من استراتيجية مصر 2030 تستهدف الحد من معدل البطالة ليصل إلى ٥٪؛ وهو الأمر الذي يتطلب مجموعة أوسع من المقاييس لتسجيل صورة أدق لتحديات سوق العمل في مصر.

فمعدل النشاط الاقتصادي (أو معدل المشاركة في سوق العمل) واحد: حينما يغلب الاحباط على الباحثين عن عمل، يتوقفون عن البحث عن وظيفة، وينتقلون لاستراتيجيات البقاء أو الإعالة. عند هذه المرحلة، لا يعد هؤلاء الأشخاص "نشطين اقتصاديا"، وعليه لا يحسبون في معدل البطالة.
ومن المقاييس المهمة الأخرى البطالة المقنعة؛ فخريج الجامعة الذي اضطر لقبول وظيفة كتابية، أو حينما يعمل شخص ساعتين فقط في الأسبوع، فإن هذا لا ينعكس في معدل البطالة، غير أن هذه الأشكال من البطالة المقنعة هي ظواهر اجتماعية واقتصادية كبرى ويتعين على السياسات الجيدة عند وضعها أن تدركها.

إن المفاضلة بين الفئات الاجتماعية مسألة جوهرية، كما أن الفروقات الأساسية في القوى العاملة تصبح واضحة بمجرد النظر في الفئات العمرية المختلفة، أو الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي، أو محل الإقامة في المناطق الحضرية/ الريفية أو المناطق الراقية/ المحرومة.

حيث يتأثر الشباب بنسب متفاوتة بالبطالة، البطالة المقنعة والعمل في القطاع غير المنظم. فإمرأة واحدة فقط في كل خمسة نساء (٢١,٢ في المائة في الربع الثالث من العام 2015) نشطة اقتصادياً، وحينما تعمل المرأة غالبا ما يتركز العمل في أشكال غير رسمية، وغير آمنة من العمل مع العمل من المنزل.

التشغيل والمهارات

إن وزارتي التخطيط والقوى العاملة قد أصبحتا أكثر تمكناً من تفريغ بيانات البطالة الأساسية وعلى تصميم حلول سياسية محكمة بدرجة أكبر. كما أن منظمة العمل الدولية تدعم أيضا مجموعة من الأطراف الفاعلة الأساسية الأخرى من خلال الشراكات من أجل توسيع نطاق فرص العمل اللائق في مصر.

- لقد تعاونت منظمة العمل الدولية بنجاح مع وزارة التخطيط لإنشاء وحدة سياسات الاقتصاد الكلي والتشغيل داخل الوزارة.
  - لقد تم تطوير أدوات تقييم أثر عملية التشغيل مثل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وطبقت بنجاح من أجل دفع آثار خيارات السياسات الاستثمارية القطاعية المختلفة **على توليد فرص العمل فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، المستويات المهارية، وقطاعات التشغيل العامة** (القطاع الرسمي المنظم وغير المنظم).
  - قامت كلا من وزارة التخطيط ومنظمة العمل الدولية **ببدء دراسة جادة مع صناع السياسات**، القطاع الخاص، والشركاء الاجتماعيين بشأن العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والتشغيل في مصر.

تطوير السياسات والقدرات

- في العام 2015، أعدت منظمة العمل الدولية ودعمت البحث فضلا عن حوارين عن السياسات وذلك لتعزيز **قاعدة المعرفة** و**الدليل التجريبي** حول الحاجة **لتعميق محتوى التشغيل** بالإطار الاقتصادي الكلي الحالي في مصر بُغية توفير خيارات فعالة لوضع حد لأزمة العمل.
- تدعيم قدرات السلطات المحلية والشركاء المعنيين من أجل وضع و**صياغة خطط تشغيل إقليمية واتفاقات وظائف قطاعية، بما في ذلك أساليب الإدارة القائمة على النتائج** وذلك لتصميم وتنفيذ برامج تشغيل الشباب التي تستجيب للفرص المحتملة في محافظتي القليوبية والمنوفية.

لقد دعمت منظمة العمل الدولية الترويج عن نوادي البحث عن وظيفة بين الباحثين عن عمل من الشباب في مصر. تم تنفيذ أنشطة مكثفة لمدة أسبوعين حول دعم عملية البحث عن وظيفة وتدعيم عمليات إيجابية لتبادل الخبرة مع النظراء بالنسبة للشباب المتعطلين عن عمل للتواصل وإيجاد طريقهم مرة أخرى لسوق العمل.

عمل ميداني إيضاحي ومباشر

- لقد حصل **ما يزيد عن ١٠٠٠ شاب من الجنسين متعطل عن العمل** على وظائف لائقة بعد المشاركةفي ملتقي التوظيف في سوهاج، برج العرب والقيوم بالتعاون مع وزارة القوى العاملة، القطاع الخاص، وأصحاب ومختلف الجهات المعنية.
- حصل **٧٧٥ من الشباب** على وظائف لائقة في قطاع السياحة والفنادق في محافظة البحر الأحمر، والصناعات الغذائية في قطاع المنيا.
- في بورسعيد وكجزء من الجهود المبذولة لتحسين العمل اللائق في **قطاع الملابس الجاهزة**، تم توقيع **١٠٠ عقد تدرج مهني**.
- دعم مفهوم **قيمة العمل لعدد ١٨٠ تلميذ بالمدارس الابتدائية** عن طريق زيارة متنزه لمحاكاة بيئة العمل.
- اقامة **٥ مراكز إرشاد وظيفي في ٥ جامعات حكومية** (جامعة عين شمس، جامعة بورسعيد، جامعة الاسكندرية، جامعة أسيوط، وجامعة بنها) لتقديم التوجيه المهني للطلاب. ولقد استفاد أكثر من ٧٠٠ من شباب الجنسين من التوجيه المهني في محافظات الاسماعيلية، سوهاج، القاهرة، الجيزة، الاسكندرية، وأسيوط وشاركوا في نوادي البحث عن وظيفة (للباحثين عن عمل) في محافظات الوادي الجديد، المنيا، بورسعيد والبحر الأحمر.

المعرفة

الكتيبات والأدلة

- دليل منظمة العمل الدولية " نادي البحث عن وظيفة" الذي عُدل وترجم إلى اللغة العربية.
- دليل " دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التدريب المهني" الذي ترجم إلى اللغة العربية.
- مجموعة " استراتيجيات تضمين النوع الاجتماعي" التدريبية ومواءمتها مع اللغة العربية.
- الوحدة التدريبية " تطوير التعاونيات الحرفية" الصادرة باللغة العربية.

الدراسات والتقارير

- تقرير منظمة العمل الدولية: " التقييم الوطني لتطوير ريادة الأعمال النسائية"
- دراسة منظمة العمل الدولية: " تقييم أساسي: مشاركة المرأة في جمعيات الأعمال في مصر"
- دراسة منظمة العمل الدولية: " تقييم أساسي: مشاركة المرأة في النقابات العمالية في مصر"
- دراسة منظمة العمل الدولية: " تقييم الاقتصاد المحلي في محافظتي القليوبية والمنوفية"
- دراسة منظمة العمل الدولية: " التنافسية والالتزام بمعايير العمل الدولية في قطاعات الملابس الجاهزة والمنسوجات والصناعات الغذائية في مصر".

المهارات الشخصية و القابلية للتوظيف.
إن عملية تأمين الوظيفة يحتاج إلى أكثر من الصلاحيات الفنية. تساعد منظمة العمل الدولية الأطراف المعنية المحلية على تمكين الباحثين عن عمل من الشباب المحرومين اجتماعيا من خلال مجموعة من المهارات الشخصية الأساسية المتصلة بالقابلية للتوظيف.

إن **الاتصال الفعال**، التعاون والعمل الجماعي كفريق واحد، قيم العمل وأخلاقياته، مع تحمل المسؤولية واعتماد أساليب حسم المشاكل أدوات جوهرية للانطلاق والنجاح في سوق العمل.

كما تعقد **دروات تدريبية** عملية حول كتابة السيرة الذاتية، معلومات أساسية عن مقابلات العمل، وأساليب فعالة للبحث عن عمل.

تطوير المؤسسات

تحتاج الأسواق القوية والفعالة إلى مؤسسات قوية وفعالة. يرتبط دعم المشروعات المستدامة تعزيز بيئاتها المؤسسية وأسلوب الإدارة. يرتبط الأمر أيضا بضمان أن الموارد البشرية والمالية والطبيعية مجمعة بأسلوب منصف وكفء من أجل تحقيق الابتكار وتعزيز الإنتاجية. يتطلب هذا أشكال جديدة من التعاون بين الحكومة، قطاع الأعمال، العمال والمجتمع ككل لضمان تعظيم فرص العمل مع حماية استدامة هذا الكوكب.

- حصول ٤٢,٢٢٨ طالباً من الكليات والمدارس الثانوية الفنية في المنيا، بورسعيد والبحر الأحمر على تدريب " تعرف إلى عالم الأعمال".
- تدريب ٢,١٨٣ من رواد الأعمال المحتملين أو القائمين على برنامج " أبدأ وحسن مشروعك" في محافظات المنيا، بورسعيد، البحر الأحمر، القليوبية، والمنوفية.
- إنشاء وحدة خدمات تطوير الأعمال داخل كلية الزراعة بجامعة بنها، في القليوبية.
- تدريب ١٠ أساتذة كمدربين لإرشاد خريجي الجامعة فيما يتعلق بمشروعاتهم.
- تم تدريب ١٦ استاذا على الحزمة التدريبية " تعرف إلى عالم الأعمال"؛ أقيمت أيضا حاضنة ومشتل داخل الكلية لتحسين المعرفة والتكنولوجيا؛ تدريب ١٠٣ طالبا على مهارات ريادة الأعمال فيما يتعلق بالمشروعات الزراعية.
- إن الوظائف الخضراء كان من مجالات التركيز في العام 2015؛ تم تدريب ما يقرب من ٥٠ من رواد الأعمال المحتملين على برنامج "أبدأ مشروعك في مجال إعادة تدوير المخلفات"، ٢٤ منهم بدأوا بالفعل مشروعات جديدة في مجال إعادة تدوير المخلفات. كما تم تدريب المشروعات القائمة بالفعل وسمح لهم بإيجاد وسائل جديدة لإدراج إعادة تدوير المخلفات في مشروعاتهم الحالية، مع استخدام أفكار مُحسنة للإدارة؛ تمت اقامة مخمرين للغاز الحيوي في محافظة بورسعيد والذي تمكن الشباب من خلالهما من الحصول على فرص عمل خضراء.

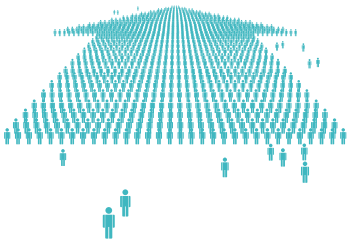

" إن هذا النموذج من التعاون بين الجامعة ومنظمة العمل الدولية هو نجاح عظيم وسيسمح للشباب الواعد والمتمكن بإقامة مشروعاتهم من أجل نجاح مصر."

د. محمود عراقي،
عميد كلية الزراعة بمحافظة القليوبية.

" بعد تدريب المدربين على خدمات تطوير المشروعات، لاحظت تغيراً ملحوظاً في إدراك الطلاب وسلوكياتهم فيما يتعلق بالأعمال الحرة والاعتماد على الذات. يفكر الخريجون الآن بالفعل في إنشاء مشروعهم كخيار مهني فعال، بدلا من انتظار وظيفة. إن هذه المبادرة ممتازة لحل مشكلة البطالة في مصر."

د. الحسيني خليل،
استاذ بكلية الزراعة (القليوبية) وعضو بوحدة خدمات تطوير المشروعات.

٢. إدارة العمل والحوار الاجتماعي

في منظمة العمل الدولية، يتم تمثيل كل دولة عضو من خلال حكومتها فضلا عن منظمات أصحاب العمل والعمال. إن هذا التنظيم الثلاثي مميز في المجتمع الدولي وهو أساس نموذج الإدارة بمنظمة العمل الدولية المكون الثلاثي والحوار الاجتماعي. إن هذا يجعل من منظمة العمل الدولية منتدى فريداً يمكن من خلاله للحكومات والشركاء الاجتماعيين مع بعضها البعض ومن خلال الحوار المفتوح توضيح معايير وسياسات العمل على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية كوسيلة لبناء التوافق في الآراء، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحكم الرشيد. من المهام الرئيسية لمنظمة العمل الدولية مساعدة أعضائها على وضع أو تعزيز الأطر القانونية، المؤسسات، آلية أو عمليات لعلاقات صناعية سليمة وحوار اجتماعي فعال.

العمل والتفتيش على السلامة والصحة المهنية

إن إدارات تفتيش العمل رابط جوهري بين المعايير والقوانين الدولية والوطنية، والعالم الفعلي للعمل. في مصر، يمكن أن يضطلع تفتيش العمل بدور أكبر في ضمان حماية العاملين والعاملات.

تتكون إدارة التفتيش الوطني بمصر من ٥٣١ مكتب عمل وسلامة وصحة مهنية موزعة عبر البلاد ويعمل بها ١٧٤٦ مفتشاً.

تطوير السياسات والقدرات

- **اقامة وحدة التفتيش على مناطق التصدير** بوزارة القوى العاملة بغرض تحسين جودة ونواتج عمليات التفتيش وكذلك الخدمات الاستشارية في مصانع التصدير بعدد ٢١ منطقة صناعية في ١١ محافظة. تقوم الوحدة بتنسيق عمل ١٢٠ مفتش عمل ومفتش على السلامة والصحة المهنية. ولقد أقرت خطة استراتيجية لمدة عامين لهذه الوحدة.

- تدريب عدد **٩١١ مفتش عمل ومفتش على السلامة والصحة المهنية بوزارة القوى العاملة** على الاسعافات الأولية، قانون العمل، وأدوات التفتيش.

المعرفة

- نماذج تدريبية عن "السلامة والصحة المهنية للعمال والمشرفين والمدراء".

" إن الدور الأساسي للمفتش الحكومي هو توجيه أصحاب العمل بشأن تدارك أي مخالفات عمل في مصانعهم، حتى يكون لديهم مشروع لائق وفعال في مجال التصنيع، ويتمكنون من تجنب العقوبة بموجب القانون. بهذه الطريقة لن يعاني المشروع أو عمال المصنع من أي خسائر. منذ انضمامي لبرنامج تعزيز القدرات الذي تنفذه منظمة العمل الدولية اكتسبت الكثير من المهارات والمعلومات الجديدة واستخدمت هذه المعرفة الجديدة في إجراء أبحاث إضافية."

محمد العليان،
مسؤول تفتيش العمل
بوزارة القوى العاملة

أصحاب العمل والعمال والحوار الاجتماعي

إن المكون الثلاثي والحوار الإجتماعي هي أدوات الحكم الرشيد. إن هذه الأدوات تدعم الأداء الاقتصادي، مما يساعد على تعزيز بيئة مُمَكّنة لتحقيق العمل اللائق في أجواء من الحرية والمساواة والأمن والكرامة الإنسانية. يتضمن الحوار الاجتماعي جميع أنواع التفاوض والتشاور وتبادل المعلومات بين ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال.

- مواصلة العمل على التشريعات الأساسية والتى تتضمن قانون الخدمة المدنية، قانون العمل، وقانون النقابات العمالية مع مشاركة النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل الأساسية، جنبا إلى جنب مع الحكومة.

- الإصلاحات الداخلية من قبل اتحاد الصناعات المصرية (هيكل تنظيمي جديد، وسياسات الموارد البشرية والمشتريات).

- إنشاء ٣ وحدات جديدة داخل اتحاد الصناعات المصرية: (١) شؤون العمال، (٢) المسؤولية الاجتماعية للشركات، و(٣) المرأة في مجال الأعمال. إن هذه الوحدات قادرة حاليا على تنسيق شبكات القطاع الخاص، مع إشراك الغرف الصناعية والشركات الخاصة، في كل من هذه المجالات؛ كما أن الوحدة المعنية بالمرأة في مجال الأعمال تعمل على توفير برنامج للتمويل يربط سيدات الأعمال بالمصارف التجارية. كما تم تنظيم عدد من الأنشطة الاخرى؛ منها: برنامج تدريبي حول إدارة الأعمال؛ فتحت مكاتب اتحاد الصناعات المصرية مجددا في الاسكندرية والعاشر من رمضان، واجتذب المؤتمر السنوي للمسؤولية الاجتماعية للشركات أكثر من ٤٠٠ مشاركا.

تطوير السياسات والقدرات

- تدريب عدد ٤٣٢ نقابي من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مؤتمر عمال مصر الديمقراطي، الاتحاد العام للمنسوجات، الاتحاد العام للصناعات الغذائية، ومصانع التصدير، على المهارات الأساسية المطلوبة للنقابيين (القيم، المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي)؛ تعزيز قدرات جمعية تثقيف العمال واتحاد نقابات عمال مصر لدعم مفهوم العلاقات الصناعية والحوار الاجتماعي. شكلت مجموعة عمل معنية بالحوار الاجتماعي في الاسكندرية، تتألف من ممثلين من منظمات العمال وأصحاب العمل والمصانع القطاعية ذات الصلة.

العمل الميداني الإيضاحي والمباشر

- توعية ١٣,٠٠٠ عاملا وممثلي عمال في أكثر من ٦٠ مصنع تصدير بشأن حقوق العمال وواجباتهم، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الحوار الاجتماعي، والممارسات الجيدة للسلامة والصحة المهنية.
- تدريب إدارة ٢٥ مصنع تصدير في قطاعات الملابس الجاهزة، المنسوجات، والصناعات الغذائية على السلامة والصحة المهنية، حقوق العمال وواجباتهم، العلاقات الصناعية الجيدة، و اللجان المشكلة من العمال والإدارة في الشرقية، الغربية، القاهرة، الجيزة، بورسعيد، الاسكندرية والاسماعيلية.

- دليل تدريب منظمة العمل الدولية : " حقوق العمال وواجباتهم"
- دليل تدريب منظمة العمل الدولية: " العلاقات الصناعية والحوار الاجتماعي على مستوى المصنع"
- دراسة منظمة العمل الدولية: " مشاكل العمال والتحديات في مجال الصناعة التصديرية في مصر"

المعرفة

- دراسة منظمة العمل الدولية: " الجهات الصناعية المسؤولة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر: في اتجاه إيجاد قيمة مشتركة" (المجلد ١ والمجلد ٢).

من خلال التوجيه والتدريب الخاص بمشروع الصادرات لمنظمة العمل الدولية على المساءلة الاجتماعية، وإدارة الصحة والسلامة المهنية والموارد البشرية، تمكنت بالفعل من تنفيذ تحسينات ملحوظة في رضا العمال والحد من معدل دوران الموظفين بالمصنع. إن العمال الذين اجريت مقابلات معهم يعربون حاليا عن الالتزام بالبقاء بالمصنع.

معتز أبو بكر،
مدير موارد بشرية، مصنع ملابس جاهزة

٣. الحماية الاجتماعية

إن الحماية الاجتماعية عنصر أساسي من عناصر العمل اللائق. وكجزء من رسالتها العالمية، تسعى منظمة العمل الدولية لتعزيز التغطية وفعالية الحماية الاجتماعية للجميع. تقوم منظمة العمل الدولية بدعم السياسات وتقديم المساعدة الفنية للمساعدة على مد مستويات كافية من الحماية الاجتماعية لجميع أعضاء المجتمع. يتضمن الضمان الاجتماعي الحصول على الرعاية الصحية وتأمين الدخل، خاصة في حالات كبر السن، البطالة، المرض، العجز، اصابة العمل، الأمومة أو فقدان عائل رئيسي للأسرة.

يمكننا اعتبار الإنفاق الاجتماعي على الإعانة الاجتماعية في مصر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أن النفقات الخاصة بالدعم والمنح والمنافع الاجتماعية تمثل حوالي ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي ٣٠٪ من الإنفاق العام. إن الحكومة المصرية لديها تاريخ طويل من توفير الدعم (الخبز، الوقود، الكهرباء، وكثير من السلع الخرى) فضلا عن برامج التحويلات النقدية للفقراء. غير أن هناك عناصر تضعف من تأثير هذه البرامج على الفقر وهي: التشتت، الهدر، الاستهداف الخاطئ، وسوء الإدارة. إن الدعومات المتعددة وبرامج الاستهداف تؤدي أيضا إلى التجزئة، مشاكل الإتاحة والوعي بالأهلية لهذه البرامج، ونتيجة لذلك فإن الكثيرين يسقطون في براثن فقر أعمق.

لقد واصلت الحكومة في العام 2015 تنفيذ إصلاحات كبرى في برامج شبكات الأمان الاجتماعي المستهدفة مع مواصلة تخفيض الدعم في مجال الطاقة فضلا على ذلك إصلاح برامج خفض الفقر للفئات المستهدفة (تكافل وكرامة). كما ساهمت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزا رة التضامن الاجتماعي في مجالات أخرى من شأنها إصلاح الضمان الاجتماعي كما يلي:

- تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بإجراء **تقييم للحد الأدنى من الحماية الاجتماعية** وذلك لضمان مستوى أساسي من تأمين الدخل وعليه حياة كريمة للجميع.

- إجراء مراجعة اولية للبرامج الاجتماعية الحالية في مصر في ديسمبر 2015.

هجرة العمالة

في العام 2015، قامت كلا من وزارة القوى العاملة ومنظمة العمل الدولية بتوقيع بروتوكول تعاون حول تحسين إدارة تنقل الأيدي العاملة وحماية حقوق العمال المهاجرين في مصر. من شأن هذا أن يسمح بمشاركة مكرسة بدرجة أكبر في قضايا أساسية متصلة بهجرة العمالة في مصر وللمصريين.

- مراجعة منظمة العمل الدولية لـ**مسودة قانون الهجرة لسنة 2015** فضلا عن قانون العمل الذي يتضمن أقساماً حول هجرة الأيدي العاملة.

- إجراء **المسح الأسري للهجرة الدولية في مصر** في عدة بلدان كمبادرة مشتركة بين المفوضية الأوروبية، منظمة العمل الدولية، منظمة الهجرة الدولية، جامعة الدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي. لقد اكتمل المسح في العام 2015.

إن الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية تحدد على الصعيد الوطني كمجموعات من الضمانات الأساسية للضمان الاجتماعي التي يجب أن تضمن، كحد أدنى، على امتداد دورة الحياة، أن المحتاجين كافةً سوف يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية مع تأمين الدخل الأساسي والتي تكفل سوياً الحصول بكل فعال على السلع والخدمات الضرورية على الصعيد الوطني.

النتائج الأساسية للمسح الأسري للهجرة الدولية في مصر:

٨٧ في المائة من المهاجرين المصريين يغادرون لأسباب اقتصادية. تتمثل دول المقصد الرئيسية في المملكة العربية السعودية (٤٠ في المائة)، ليبيا (٢١,٢ في المائة) والكويت (١٣,٥ في المائة). إن ٦٦ في المائة من المهاجرين المصريين في الفئة العمرية ما بين ٢٥ و٤٤؛ ٩٨ في المائة من الذكور.

الأشخاص ذوي الإعاقة

لا يمكن أن يتحقق دعم العمل اللائق للجميع في حال استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من القوى العاملة. إن وجود أماكن عمل شاملة للجميع ودعم مباشر للأشخاص ذوي الإعاقة يتطلب نهج برامج شاملة واسعة النطاق.

- أنشئت الشبكة المصرية للأعمال والإعاقة بُغية تبادل الممارسات الجيدة في مجال التشغيل الشامل للجميع بين الأطراف المعنية ذات الصلة مثل: قيادات القطاع الخاص من الشركات والمجموعات الوطنية والدولية، النقابات العمالية، ممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة، المنظمات غير الحكومية، وأطراف أخرى.

- تعزيز قدرات ٣٤ من مقدمي التدريب بما في ذلك الهيئات العامة، المنظمات غير الحكومية، منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ورواد الأعمال من أجل إتاحة الخدمات التدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة. كما حصل ٥٤ شاباً من ذوي الإعاقة على وظائف لائقة في قطاع السياحة وذلك بعد التدريب على المهارات على رأس العمل وخارج العمل.

- تدريب ٢٨ من مقدمي خدمات التشغيل من منظمات حكومية وغير حكومية على التشغيل الفعال للأشخاص ذوي الإعاقة.

العمال المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية، التهاب الكبد الوبائي (سي)، وأمراض معدية أخرى

مع اتخاذ وزارة الصحة المصرية لخطوات مهمة لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، تبرز الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية داخل عالم العمل. في الوقت ذاته، فإن الأشخاص المتعايشين مع هذا الفيروس يتعرضون للتمييز والوصم على نطاق واسع، حتى في مكان العمل.

- مبادرة تجريبية حول **المشورة والفحص الطوعي في مبادرة العمل**، بالشراكة مع البرنامج الوطني للإيدز والشركاء الأساسيين الآخرين على الصعيد الوطني لمعالجة الوباء المنتشر بين بؤر ضعيفة معينة من القوى العاملة. تم تعميم المبادرة في قطاعي الملابس الجاهزة والأغذية بمدينة العاشر من رمضان؛ والعمال في قطاع البتروكيمياويات وأسرهم والمجتمعات المحيطة في محافظة السويس. قام ٥٥٪ من العمال المستهدفين بإجراء الفحص الطوعي المقدم (١٨١).
- شاركت ٦ **شركات كبرى** في فطاعات الاسمنت، البتروكيماويات، الأغذية، والملابس الجاهزة، والتي توظف الآلاف من العمال من الجنسين، مع منظمة العمل الدولية لوضع برامج لسلامة وصحة العمال على مستوى المؤسسة، بما في ذلك برامج خاصة بفيروس نقص المناعة البشرية.
- **التوعية ومكافحة التمييز** ضد فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وأمراض أخرى منقولة عن طريق الدم: تم عقد دورات تدريبية حول دور عالم العمل في معالجة هذه المسألة إلى مدراء الموارد البشرية، مدراء السلامة والصحة المهنية، ومدراء التدريب ب ٩ فنادق من البحر الأحمر، فضلا عن ممثلين من مديرية وزارة السياحة، الجمعية المصرية للفنادق، وغرفة الغوص والرياضات المائية في مصر.
- إدارة **الحملة الوطنية للفحص** لتوسيع نطاق الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية من قبل مجموعة أكبر من العمال في القطاع غير الرسمي، فضلا عن العشوائيات المهمشة المحيطة، والشباب، والمتخصصين الطبيين.

طالما راود "حسن"، ٢٣ عاماً، من محافظة البحر الأحمر الحلم بالتمكن من العمل والمساهمة مالياً في نفقات أسرته المعيشية. ولد حسن بإعاقة ذهنية وبدنية، وعليه فإن هذا الحلم كان يبدو دوما صعب التحقيق، وبدلا من تحقيق الحلم كان اليأس يغلبا على أيامه الطويلة. لقد تشككت أسرة حسن حينما سمعت لأول مرة عن مبادرة منظمة العمل الدولية لتدريب وتوظيف الشباب من ذوي الإعاقة. وتملكهم الخوف أن حسن لن يؤخذ على محمل الجد، أو سيتعرض للإهانة، أو لظروف عمل سيئة. قامت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع مؤسسة ابتسامة، بعقد جلسات إعلامية وتوعوية للآباء، حتى يفهما بشكل أفضل هذا النهج. قام حسن بالتسجيل وحصل على تدريب خارج العمل، تبعه التدريب على رأس العمل داخل فندق في محافظة البحر الأحمر. يحصل صاحب العمل على هذا الدعم في عملية التدريب شريطة توقيع عقد عمل رسمي يكفل للعامل ظروف عمل جيدة، بما في ذلك الحد الأدنى من الأجور والمنافع بخلاف الأجر.

شارك في هذه المبادرة عدد ١٨ فندقاً عبر محافظة البحر الأحمر. ولقد حصلت إدارة الفنادق على تدريب على أماكن العمل الشاملة للجميع التي توفر فرص عمل لائقة للأشخاص ذوي الإعاقة، والالتزام بقانون العمل المصري الذي يكفل فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة. إن القانون ينص على أن يمثل الأشخاص ذوي الإعاقة نسبة خمسة في المائة من إجمالي عدد العاملين: وهو التزام كثيراً ما ينظر إليه أصحاب العمل من منظور اجتماعي أو خيري بحت، وفي الأغلب الأعم، يتم إغفال هذا الالتزام أو يتحقق فقط على الورق: يظل الأشخاص ذوي الإعاقة عملاً من الدرجة الثانية او مهمشين داخل شركاتهم. " فيما مضى، لم نكن نفكر أبداً في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وكنا عادة ما نتحايل على القانون ونخالفه فيما يتعلق بنسبة الخمسة في المائة،" كما قرر مدير الموارد البشرية بأحد الفنادق، "غير أنه بعد التدريب مع منظمة العمل الدولية ومؤسسة ابتسامة، أدركنا أن الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر تركيزاً وإنتاجاً مقارنة ببعض العاملين غير المعاقين".

لقد أثبت حسن لنفسه، لأسرته وصاحب العمل أنه يمتلك القدرة على القيام بواجباته كما يجب ويقرر أن لديه الآن أياما مثمرة وآفاق مهنية جديدة.

" لقد تمكنت من تحقيق حلمي بالعمل في مكان جيد احظى فيه بالتقدير واحصل على راتب جيد. لدى الآن الكثير من الأهداف التي اتطلع لتحقيقها."

حسن،
محافظة البحر الأحمر

٤.موضوعات مشتركة

معايير العمل الدولية

أقر المجتمع الدولي في إعلان فيلاديلفيا 1944 لمنظمة العمل الدولية أن " العمل ليس سلعة". إن العمل مسألة جوهرية لكرامة الفرد، ورفاهيته وتطوره كإنسان. يجب أن تتضمن التنمية الاقتصادية توفير فرص عمل وظروف عمل تمكن الشخص من العمل في أجواء من الحرية، السلامة والكرامة.

تقوم منظمة العمل الدولية بتطوير ودعم عملية المصادقة على وتطبيق معايير العمل الدولية الأساسية. **لقد أقرت عالمياً ٨ اتفاقيات دولية أساسية لحقوق الإنسان الأساسية في العمل. هناك ٤ اتفاقيات معينة بالإدارة الرشيدة تتناول العناصر الأساسية للإدارة الرشيدة للعمل. ولقد أقرت ١٧٧ اتفاقية فنية لتنظيم عالم العمل.**

تقوم منظمة العمل الدولية بتقديم مشورة الخبراء للدول الأعضاء لتحسين المواءمة بين التشريعات الوطنية وممارسات عالم العمل ذات الصلة بمعايير العمل الدولية. كما تقوم منظمة العمل الدولية بدعم حوار ثلاثي فعال بين ممثلي منظمات العمال وأصحاب العمل والحكومة.

إن هذه الجهود مستمرة حيث أن قانون العمل والصكوك الأساسية الأخرى تتطلب مراجعة منتظمة، مع تطور البيئة الاقتصادية والاجتماعية. تقدم منظمة العمل الدولية المشورة والخبرة القضائية وعمليات المراجعة لمسودات مشروعات القوانين، مع تعزيز قدرات مفتشي العمل، النظام القضائي، ممثلي العمال وأصحاب العمل، والجهات المعنية الأخرى من مجالات التركيز الأساسية المراجعة المستمرة لقانون العمل وقانون النقابات العمالية.

صادقت مصر على ٦٣ اتفاقية عمل دولية وهي اتفاقيات سارية في الوقت الراهن.

لقد صادقت مصر على الاتفاقيات الثمانية الأساسية:

- الاتفاقية المعنية بحرية التجمع وحماية الحق في التنظيم، 1948 (رقم ٨٧)
- الاتفاقية المعنية بالحق في التنظيم والتفاوض الجماعي، 1949(رقم ٩٨)
- الاتفاقية المعنية بالعمل القسري، 1930 (رقم ٢٩)
- الاتفاقية المعنية بإلغاء العمل القسري، 1957 (رقم ١٠٥)
- الاتفاقية المعنية بالحد الأدنى لسن الاستخدام، 1973 (رقم ١٣٨)
- الاتفاقية المعنية بأسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999(رقم ١٨٢)
- اتفاقية الأجر المتساوي، 1951(رقم ١٠٠)
- الاتفاقية المعنية بالتمييز (في مجال الاستخدام والمهنة)، 1958(رقم ١١١)

تكافؤ الفرص بين الجنسين

إن المساواة بين الجنسين، تمكين المرأة، وتكافؤ الفرص بين الجنسين في عالم العمل تكمن في جوهر أجندة العمل اللائق لدى منظمة العمل الدولية. إن دعم المساواة بين الجنسين في سوق العمل هي مسألة عدالة اجتماعية وإن كانت مهمة أيضا للنمو الاقتصادي. تسجل مصر واحدة من أقل المعدلات لمشاركة المرأة في القوى العاملة في العالم. **إن امرأة واحدة فقط من كل أربع نساء نشيطة اقتصادياً. تهدف رؤية مصر 2030 إلى زيادة متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى 7%. إن مثل هذه الزيادة في النشاط الاقتصادي سوف تتحقق فقط في حال مساهمة " النصف الآخر" من السكان المصريين بدرجة أكبر في التنمية الاقتصادية. وفقا للتقديرات فإن رفع مستوى تشغيل الإناث لمستوى الذكور يمكن أن يدعم صافي الناتج المحلي الإجمالي في مصر بحوالي 34% (بوز وألن، 2012).**

حينما تعمل المرأة، ففي الأغلب الأعم تعمل من المنزل في القطاع غير المنظم. إن هذه الأشكال من العمل ترتبط بمستويات منخفضة للغاية من الإنتاجية فضلا عن ظروف عمل خطرة وغير صحية. إن الفجوة بين الجنسين في مجال ريادة الأعمال واسعة ومتنامية: من المهم أن نعكس هذا الاتجاه؛ ليس فقط لأن المرأة، شأنها شأن الرجل، لديها القدرة على النجاح في مجال ريادة الأعمال؛ بل لأن المشروعات المملوكة للمرأة تميل أيضا إلى توظيف عدد أكبر من النساء مقارنة بنظرائهن من الذكور. تمثل معدلات النشاط الاقتصادي للنساء أحد عوامل مراعاة الفروق بين الجنسين في عالم العمل. وكما تدل الخبرة الدولية بوضوح، فإن المرأة تصبح أكثر نشاطاً مع تقدير وحماية احتياجاتها وحقوقها في مكان العمل بصورة أفضل. لقد صادقت مصر على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الرئيسية المعنية بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. غير أنه وكما تقر الحكومة، ومنظمات العمال وأصحاب العمل، وأصحاب المصلحة الأساسين الآخرين، فهناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل التطبيق الفعال لتلك الاتفاقيات.

" في البداية، شعرت النساء بالخوف من مغادرة القرية لتسويق منتجاتهن ؛ الآن يشعرن بالحرية وانفتحن على العالم؛ يسافرن بل أنهن يذهبن للمدن لبيع منتجاتهن."

السيدة سهير المصري،
مؤسسة مركز تنمية الأسرة المصرية، الذي يدعم المرأة البدوية في صعيد مصر

" إن إنضمامي إلى الجمعية أعطتني رؤي جديدة وأدى لتفتح ذهني."

سيدة، ٢٦ عاماً
من كوم أمبو، محافظة أسوان، وعضو بجمعية تعاونية حرفية.

" إن لم تجد فرصة، اعمل على إيجادها"؛ إن هذا من أهم الدروس التي تعلمتها من خلال هذا البرنامج."

بسمة
من الاسكندرية

- تشكيل فريق وطني تشاركي للتحقق من حالة المساواة بين الجنسين يتألف من خبراء فنيين من وزارات القوى العاملة والهجرة، التضامن الاجتماعي، التخطيط، والتعاون الدولي، فضلا عن المجلس القومي للمرأة، الصندوق الاجتماعي للتنمية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز المصري لمسؤولية الشركات، اتحاد نقابات عمال مصر، الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، مركز تحديث الصناعة، المؤسسة التنموية للسيدات المصريات للعمل الحر (أوتاد)؛ يتمكن الفريق الآن من إجراء مراجعة تشاركية للمساواة بين الجنسين لهيئات عامة وغير حكومية كبرى.
- تدريب ما يزيد عن ١٥٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني على المجموعة التدريبية الخاصة بتطوير ريادة الأعمال النسائية وتعميم المنظور الجنساني.

السياسات والقدرات

- اعتمد اتحاد الصناعات المصرية المساواة بين الجنسين كهدف استراتيجي مركزي؛ قام الاتحاد بإنشاء وحدة معنية بالمرأة في مجال الأعمال من أجل دفع وتنسيق الجهود في هذا المجال.

- إقامة ١١ جمعية تعاونية نسائية في محافظات القاهرة، أسيوط، المنيا، البحيرة، أسوان والبحر الأحمر، وتوظيف حوالي ١٥٠٠ امرأة.
- إقامة منفذين لبيع المشغولات اليدوية في محافظة البحر الأحمر مما يسمح للنساء بتسويق منتجاتهن.
- تدريب العاملين بالموارد البشرية من ٢٥ شركة خاصة على التمييز والمساواة بين الجنسين وذلك للقضاء على التمييز عند التشغيل وتحسين ظروف العمل للجنسين.

عمل ميداني إيضاحي ومباشر

- إن ما يتجاوز عدد ٤٠٠٠ شابة قد حصلن على تدريب خاص بمهارات القابلية للتوظيف كجزء من المرحلة الأولى للمبادرة التي حشدت ٤٠٠ خريجة من مناطق فقيرة دربن كميسرات. إن ما يقرب من ٥٠٪ من الخريجات المحرومات اجتماعياً تمكنن من تأمين وظيفة مباشرة (خلال ٣ أشهر) بعد الحصول على التدريب؛ وهن الآن قدوة قوية لأقرانهن.
- تدريب ما يزيد عن ٢٨٠٠ امرأة على ريادة الأعمال وإنتاج الأعمال اليدوية في المناطق الريفية والحضرية، باستخدام المجموعات التدريبية لمنظمة العمل الدولية الخاصة بريادة الأعمال النسائية مثل "صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدما" و " نحن نتقدم للأمام".

حافظة المشروع

معايير العمل والحوار الإجتماعي

عنوان المشروع

نحو بيئة مواتية لتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في مصر

المجالات الفنية

النقابات العمالية وقانون العمل؛ الحوار الإجتماعي، تعزيز قدرات العمال وأصحاب العمل، وإدارة العمل (مكمل لما سبق)

الجهة المانحة: الولايات المتحدة الأمريكية

عنوان المشروع

تعزيز حقوق العمال والقدرة التنافسية في الصناعات التصديرية المصرية

المجالات الفنية

إدارة العمل؛ السلامة والصحة المهنية؛ الإنتاجية والإدارة في قطاع المنسوجات والصناعات الغذائية الزراعية؛ قدرات العمال وأصحاب العمل

الجهة المانحة: الولايات المتحدة الأمريكية

عنوان المشروع

تحسين إدارة هجرة اليد العاملة وحماية حقوق العمال المهاجرين في تونس وليبيا والمغرب ومصر

المجالات الفنية

سياسات هجرة العمالة وإدارتها، تفتيش العمل، اتفاقات الهجرة الإقليمية

الجهة المانحة: الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

عنوان المشروع

مشروع إصلاح نظام التأمين الاجتماعي المصري

المجالات الفنية

الحماية الاجتماعية، التأمينات الاجتماعية، التأمين الصحي

الجهة المانحة: منظمة العمل الدولية

الوظائف والمهارات

عنوان المشروع

وظائف لائقة لشباب مصر: معا لمواجهة التحدي

المجالات الفنية

التشغيل؛ سياسات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمهارات؛ التركيز على محافظات المنيا، بورسعيد والبحر الأحمر: التلمذة المهنية، التوجيه المهني، ريادة الأعمال، تطوير الأعمال

الجهة المانحة: كندا

عنوان المشروع

وظائف لائقة لشباب مصر: معا لمواجهة التحدي في القليوبية والمنوفية

المجالات الفنية

التركيز على محافظتي القليوبية والمنوفية: تطوير سلسلة القيمة؛ التعاونيات؛ ريادة الأعمال؛ التدريب المهني؛ التنمية الاقتصادية المحلية

الجهة المانحة: الدنمارك

عنوان المشروع

التوجيه الوظيفي للشباب وتوفير فرص عمل (المرحلة الثانية من مشروع التوجيه الوظيفي

المجالات الفنية

وساطة سوق العمل (مراكز خدمات التشغيل العامة)، التوجيه المهني في المدارس، مراكز التدريب المهني و الجامعات

الجهة المانحة: برنامج مبادلة الديون المصرية الإيطالية

عنوان المشروع

مشروع مشترك مع الأمم المتحدة حول الأمن البشري من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في صعيد مصر

المجالات الفنية

إدارة محلية تشاركية، التنمية الاقتصادية المحلية

الجهة المانحة: صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري

عنوان المشروع

الطريق إلى الأمام بعد الثورة- العمل اللائق للمرأة في مصر وتونس

المجالات الفنية

تعميم المنظور الجنساني في سياسات وتشريعات العمل؛ التمكين الاقتصادي للمرأة (المهارات ريادة الأعمال)

الجهة المانحة: فنلندا

عنوان المشروع

تنمية المهارات للأشخاص ذوي الإعاقة

المجالات الفنية

مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنهجيات التعليم الإلكتروني

الجهة المانحة: شراكة الأمم المتحدة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

حياة LAYAT

FORMIN.FINLAND.FI
MINISTRY FOR FOREIGN AFFAIRS OF FINLAND

Tackling the Challenge Together

Canada

TAWGIH
Your Guide to the future

Italian Development Cooperation
Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation

برنامج الشراكة الدنماركية العربية